حابي HAPI JOURNAL

نشرة تصدر عن بوابة حابي - العدد 117 الثلاثاء 2 فبراير 2021

قائمة بالمصانع الجاهزة لتوريد المستلزمات

250 مليار جنيه فرصًا للشركات الصناعية في مشروع تطوير القرى

رئيس الوزراء يشدد على ضرورة التحرك بسرعة لمضاعفة خطوط الإنتاج وتدريب العمالة

الدولة ستضمن عقود عمل للمصانع لأكثر من 3 سنوات

حابي

عقد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، اجتماعًا، أمس، لمتابعة توفير الاحتياجات والمستلزمات الصناعية لتنفيذ مشروعات تطوير القرى ضمن مبادرة رئيس الجمهورية "حياة كريمة".

وقال رئيس الوزراء إنه رغم تنفيذ الحكومة عددًا كبيرًا من المشروعات القومية والتنموية حاليًا إلا أن مشروع تطوير القرى المصرية، يعد الأكثر تحديًا والأعظم خلال هذه الفترة.

وأوضح أن تنفيذ أعماله تتداخل مع عدد كبير من الوزارات والجهات، وهناك العديد من التحديات على أرض الواقع، مؤكدًا في الوقت نفسه أنه سيسهم وبقدر كبير في تحسين جودة الحياة لأهالينا من ملايين المصريين.

وأكد رئيس الوزراء أن تنفيذ أعمال مشروع تطوير القرى المصرية وما تتضمنه من قطاعات مختلفة، سيسهم في توفير عشرات الآلاف من فرص العمل، فضلًا عن دوره في تعميق وتوطين الصناعة المحلية.

وشدد على حرص الدولة على استمرار دعم ومساندة قطاع الصناعة في مختلف المجالات، وهو ما أكده الرئيس عبد الفتاح السيسي، حيث أشار إلى أن التوسع ودعم الصناعة الوطنية واحد من أهم أهداف مشروع تطوير القرى المصرية.

وجدد مدبولي التأكيد، في هذا الصدد، أن تنفيذ هذا المشروع سيعتمد في مدخلاته ومتطلباته على الصناعة الوطنية، وهو ما دعا لعقد هذا الاجتماع لتوضيح حجم الطلب والمستلزمات والاحتياجات المطلوبة لتنفيذ هذا المشروع المهم.

ونوه رئيس الوزراء، خلال الاجتماع، إلى أن التقديرات تشير إلى أن الاستثمارات الخاصة بتنفيذ مشروع تطوير القرى المصرية، متوقع أن تزيد على 500 مليار جنيه.

وتابع: وتستحوذ المستلزمات والمنتجات الصناعية على نحو 250-200 مليار جنيه منها، وهذه فرصة تاريخية للصناعة الوطنية لن تتكرر، من حيث حجم الاستثمارات الموجهة لمستلزمات الإنتاج.

وأكد رئيس الوزراء أن الحكومة تعمل حاليًا على الوصول لأدق التفاصيل للاحتياجات المطلوبة في القطاعات المختلفة.

مجمع للصناعات الصغيرة والمتوسطة داخل كل وحدة محلية

المشروع فرصة ذهبية بكل ما تعنيه الكلمة والشراء المركزي سيساعد الجميع

السويدي: اجتماع لتحديد قدرات توريد المستلزمات المطلوبة بتواريخ محددة

الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء

ولفت إلى أن المكون الكبير في هذا المشروع سيكون لمشروعات مياه الشرب والصرف الصحي، سواء الطلمبات أو المواسير أو المحابس، وخلافه.

وأشار في هذا الصدد إلى أن هناك تكليفًا من الرئيس عبد الفتاح السيسي، بأن يكون هناك تعاقد للشراء المركزي.

وفي هذا الصدد، طلب رئيس الوزراء إعداد قائمة بالمصانع الجاهزة لتوريد احتياجات تلك المشروعات التي ستنفذها مصر.

وأكد أن الدولة ستضمن لهذه المصانع عقود عمل لأكثر من 3 سنوات، بما يسهم في مساعدة تلك المصانع في زيادة حجم استثماراتها والتوسع في حجم أعمالها، وكذا زيادة عدد عمالها وتدريبهم.

ولفت إلى أن هذه فرصة كبيرة، قائلاً: "سنحتاج أيضاً سنوياً إلى مستلزمات أخرى للإحلال والتجديد، وإتمام عمليات الصيانة للمشروعات التي يتم تنفيذها".

كما أشار رئيس الوزراء إلى أن احتياجات مصر في المشروع ستتضمن كذلك مستلزمات مشروعات الكهرباء، والغاز، والري الحديث، وما نحتاجه في تبطين الترع وخلافه.

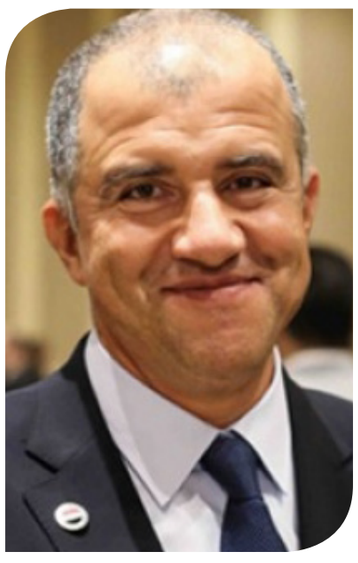

محمد السويدي رئيس اتحاد الصناعات المصرية

وأكد أن هناك تكليفًا من الرئيس السيسي بحصر جميع الاحتياجات والعمل على تلبيتها من المصنعين المحليين.

وشدد على ضرورة التحرك بسرعة هائلة من أجل مضاعفة خطوط الإنتاج، وتدريب العمالة المطلوبة، والتوسع في المصانع الوطنية.

كما أشار رئيس الوزراء إلى أنه سيتم تنفيذ مجمع للصناعات الصغيرة والمتوسطة داخل كل وحدة محلية، سعياً لخدمة أهالي القرى الموجودة بهذه الوحدة، ومساهمة في توفير المزيد من فرص العمل لقاطني هذه القرى.

من جانبه، قال محمد السويدي، رئيس اتحاد الصناعات المصرية، إن مصر تحظى بحجم وجودة في صناعات وطنية كثيرة.

وأكد أن المصانع المصرية تستطيع الوفاء بالاحتياجات المطلوبة؛ "فهذه بالفعل فرصة ذهبية بكل ما تعنيه الكلمة، والشراء المركزي سيساعد الجميع".

كما لفت إلى أنه سيعقد اجتماعًا مع كل المصانع في مختلف القطاعات، لتحديد قدرة كل مصنع على توريد المستلزمات المطلوبة بتواريخ محددة.

وخلال الاجتماع، قدم الدكتور سيد إسماعيل، نائب وزير الإسكان لشؤون البنية الأساسية، عرضاً حول الاحتياجات والمهمات المطلوبة لتنفيذ مشروعات مياه الشرب والصرف الصحي، وذلك في إطار تنفيذ مبادرة "حياة كريمة".

وأوضح أنه تم إعداد حصر متكامل لإجمالي الاحتياجات والمهمات التقديرية المطلوبة لتنفيذ تلك المشروعات، وخاصة ما يتعلق بتنفيذ شبكات التغذية والخطوط الناقلة لمحطات مياه الشرب، وكذا الروافع، ومحطات التنقية، إلى جانب ما يتعلق بشبكات الانحدار، وخطوط طرد ومحطات الرفع والمعالجة المطلوبة لمنظومة الصرف الصحي المقرر تنفيذها داخل القرى المستهدفة.

وأكد نائب وزير الإسكان لشؤون البنية الأساسية أنه يتم العمل على توحيد نماذج الوحدات والمهمات الخاصة بمحطات المعالجة، إلى جانب تطبيق إجراءات الشراء الموحد، وهو ما يسهم فى خفض التكاليف وتوحيد آليات التشغيل والصيانة وقطع الغيار لتلك المحطات.

من بينها 634 مليارًا في الودائع لأجل

القطاع العائلي يرفع مدخراته بالجنيه المصري بنحو 643 مليارًا في عام كورونا

فهد حسين

كشف البنك المركزي المصري، عن ارتفاع الودائع غير الحكومية بالعملة المحلية، بنسبة 24.16% وبقيمة 712.44 مليار جنيه، خلال عام 2020، مسجلة 3.66 تريليون جنيه، مقابل 2.94 تريليون بنهاية العام 2019.

وأظهرت بيانات البنك المركزي، أمس الإثنين، ارتفاع قيمة الودائع بالعملة المحلية هامشيًا بنحو 1.77% وبقيمة 64.01 مليار جنيه خلال شهر ديسمبر مقارنة بشهر نوفمبر السابق له، والذي سجلت خلاله 3.59 تريليون جنيه.

وزادت الودائع تحت الطلب بالعملة المحلية بنسبة 15.38% وبقيمة 70.99 مليار جنيه، على أساس سنوي بنهاية ديسمبر 2020، مسجلة 532.34 مليار جنيه، مقابل 461.34 مليار بنهاية ديسمبر من العام السابق.

وعلى أساس شهري زادت الودائع تحت الطلب 5.68 مليار جنيه وبأكثر من 1%، مقابل 526.65 مليار جنيه في نوفمبر 2020.

وارتفعت القيمة الإجمالية للودائع لأجل بالعملة المحلية، بنحو 641.4 مليار جنيه وبنسبة 25.8% بنهاية العام الماضي، مسجلة 3.13 تريليون جنيه، مقابل 2.49 تريليون بنهاية ديسمبر 2019.

وأظهرت بيانات المركزي، قفزة في القيمة الإجمالية لودائع القطاع العائلي بالجنيه المصري خلال عام الوباء، بنسبة 26% وبقيمة 643.12 مليار جنيه خلال العام الماضي مسجلة 3.115 تريليون جنيه، مقابل 2.473 تريليون بنهاية 2019.

712

مليار جنيه زيادة في الودائع المحلية غير الحكومية في 2020

واستحوذت الودائع لأجل على نحو 634 مليار جنيه من قيمة الزيادة في ودائع القطاع العائلي بالعملة المحلية خلال عام 2020، حيث بلغت 2.922 تريليون جنيه مقابل 2.288 تريليون في ختام 2019.

كان بنكا الأهلي ومصر الحكوميان، قد طرحا في عام كورونا، شهادات لأجل عام واحد بسعر عائد 15%، بدأ إصدارها في مارس الماضي، وتم إيقافها في أواخر سبتمبر، وجمع البنك الأهلي من خلالها 280 مليار جنيه، وبنك مصر 103 مليارات جنيه، بحسب تصريحات سابقة لكل من يحيى أبو الفتوح نائب رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي، وعاكف المغربي نائب رئيس مجلس إدارة بنك مصر.

كما كشفت بيانات البنك المركزي المنشورة أمس الإثنين، عن ارتفاع ودائع القطاع الخاص لأجل بقيمة 10.6 مليار جنيه خلال 2020، لتصل 174.857 مليار جنيه إلى مقابل 164.189 مليار جنيه في 2019.

قفزت 11.9% خلال 11 شهرًا لتسجل 27.1 مليار دولار

تحويلات المصريين العاملين بالخارج تواصل دعم ميزان المدفوعات تحت ضغط التباطؤ وسياسات التوطين في الخليج

فهد حسين

قفزت القيمة الإجمالية لتحويلات المصريين العاملين بالخارج 11.9% بزيادة 2.9 مليار دولار خلال الفترة من يناير وحتى نهاية نوفمبر 2020، مسجلة 27.1 مليار دولار، مقابل 24.2 مليار دولار خلال الفترة المناظرة من العام السابق.

وسجلت تحويلات العاملين بالخارج لشهر نوفمبر الماضي 2.6 مليار دولار بزيادة 27.9% قيمتها 568.7 مليون دولار عنها لنفس الشهر من 2019، وتجاوزت قيمة التحويلات المسجلة خلال شهر أكتوبر السابق بمقدار 262.9 مليون دولار.

وقالت رضوى السويفي، رئيس قسم البحوث لدى بنك الاستثمار فاروس، إن تحويلات المصريين بالخارج، بالإضافة إلى استثمارات الأجانب في محافظ الأوراق المالية سيمثلان أكبر العوامل الداعمة لتقليص عجز ميزان المدفوعات خلال الفترة المقبلة.

ويرى منصف مرسي، الرئيس المشارك بقسم البحوث لدى بنك الاستثمار سي آي كابيتال، أن الزيادة التي شهدها عام 2020 على مستوى تحويلات المصريين بالخارج جاءت أعلى من التوقعات المبدئية.

وعزا مرسي، تلك الزيادة إلى الأوضاع الاقتصادية التي خلفتها جائحة كورونا واحتياج أسر المغتربين لسيولة أعلى من المعتادة لسد احتياجاتهم، متوقعًا استمرار دعم تلك التحويلات لميزان المدفوعات خلال العام الجاري، ولكن بقيم أقل من العام الماضي نتيجة الفتح المتوقع بالأسواق وبالتالي زيادة المتطلبات الاستهلاكية للمصريين العاملين بالخارج وتحسن الأوضاع الداخلية.

رضوى السويفي رئيس قسم البحوث لدى بنك الاستثمار فاروس

ومن جانبها فسرت منى بدير، محلل الاقتصاد الكلي لدى بنك الاستثمار برايم، تلك القفزة في قيمة التحويلات خلال 11 شهرًا من العام الماضي، باعتماد أسر المغتربين عليها في تغطية الاستهلاك مع التداعيات السلبية لكورونا، فضلًا عن عودة عدد لا بأس به من العاملين بالخارج بشكل نهائي خلال الفترة من أبريل وحتى نهاية سبتمبر 2020 بمدخراتهم.

منصف مرسي الرئيس المشارك بقسم البحوث لدى بنك الاستثمار سي آي كابيتال

وقالت بدير: "في الأجل القصير قد نشهد تراجعًا متوسط القيمة في التحويلات من الخارج، وسط تسارع دول الخليج في تطبيق سياسات توطين الوظائف ما يضغط على أوضاع العمالة الوافدة إلى تلك البلاد".

وأفادت محلل أول الاقتصاد الكلي لدى بنك الاستثمار برايم، بأن التباطؤ الاقتصادي في بلدان الخليج سيؤثر على فرص التوظيف، لا سيما بقطاع الخدمات الذي يستقطب جزءًا كبيرًا من العمالة الوافدة، ما يشير إلى الضغط المتواصل على هذا القطاع خلال الفترة المقبلة.

وفي السعودية، أكبر أسواق العمالة المصرية في الخارج، من المتوقع استمرار الضغط على قطاع الخدمات مع توقف حركة الحج والعمرة وتراجع الأنشطة الخدمية، وما يترتب عليه من تقلص الطلب على العمالة الوافدة، وبالتالي تحويلاتهم النقدية، بحسب بدير.

وعلى الأجل الطويل تتوقع تراجع التحويلات من الخارج بضغط من سياسات توطين الوظائف.

وقالت بدير، إنه كمحصلة للعوامل التي ذكرتها سيظل عجز الميزان التجاري تحت ضغط كبير العام الجاري لا سيما أن قطاع السياحة لن يستعيد عافيته قبل 2023، إلا أن تحويلات المغتربين والتي تمثل أكثر من 30% من مصادر النقد الأجنبي ستقدم بعض الدعم على الأجل القصير، رغم تراجعها.

أهم الأخبار

اضغط على العناوين

- البورصة تصعد قرب مستوى 11600 نقطة بدعم من مشتريات العرب
- رئيس الوزراء يتابع خطوات تيسير إجراءات تخصيص الأراضي الصناعية بالمدن الجديدة
- المالية والصناعية تكلف بلتون بدراسة سبل تمويل مشروع تحويل خط إنتاج مجمع السويس
- أبو قير للأسمدة تسند تدبير تمويل مشروع زيادة الطاقة الإنتاجية لبنك الكويت الوطني
- فولكس فاجن تنشيء أول مدرسة لتكنولوجيا صيانة السيارات في مصر

SARWA CAPITAL ثروة

صندوق استثمار شركة ثروة لتأمينات الحياة النقدي للسيولة بالجنيه المصري ذو العائد اليومي التراكمي

فتح باب الاكتتاب يوم الأحد الموافق 24-1-2021

MISR Capital مصر كابيتال
A BANQUE MISR SUBSIDIARY
RISING ABOVE
مدير الاستثمار

SARWA LIFE ثروة
الجهة المؤسسة